«الأخشاب».. تجارة ازدهرت في الكويت قديماً وشغلت مكانة مرموقة بالاقتصاد الوطني

«الفلايك» خلال صناعة السفن الخشبية

الليوان في البيت الكويتي القديم

شغلت تجارة الأخشاب مكانة مرموقة في الاقتصاد الكويتي قديما إذ كانت البلاد تورد الأخشاب إلى دول المنطقة لا سيما تلك الواردة من الهند أو إفريقيا.

ونظرا إلى ما تتمتع به من موقع استراتيجي فريد شكلت الكويت قديما مركزا لعبور القوافل التجارية بين دول المنطقة ما اسهم في ازدهار الحركة التجارية فيها وخصوصا المتعلقة بالأخشاب.

ووفقا لما تذكره الكتب والمراجع التاريخية يعد أحمد بن حسين الأسعد المولود في الكويت عام 1725 ميلادية أول من تاجر في الأخشاب بالكويت كما يعد أول من استخدم السفن الكبيرة للسفر من البلاد وإليها.

وفي هذا الصدد قال الباحث في التراث الكويتي صالح المذن لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس الخميس إن الكويت كانت تورد الأخشاب إلى دول الخليج قاطبة باستثناء عمان التي كانت تمتلك أسطولا بحريا كبيرا.

وأوضح المذن أن اكثر الأخشاب كانت تجلب من الهند أما خشب «الجندل» فكان مصدره إفريقيا حيث يستخرج من مناطق معينة وعرة صعبة التضاريس.

واضاف ان تجار الأخشاب في الكويت قديما كانوا يضعون بضاعتهم في «العمابر» وهي عبارة عن متاجر أو مخازن عادة ما كانت توجد قبالة البحر وتجاوز عددها ال70.

وذكر أن التجار كانوا يقومون بتخزين وبيع أنواع الأخشاب المستوردة سواء المخصصة لبناء السفن والمحامل أو لبناء أسقف البيوت والنوافذ والأبواب.

وحول طريقة وصول وتحميل الأخشاب في السابق أوضح المذن أن حمولة الأخشاب كان يتم تفريغها في منطقة اسمها «طويتة» - موقع مدرسة ثانوية الشويخ - إذ تتميز المنطقة بانخفاضها لذا كان يتم إنزال وتجميع الأخشاب فيها في عملية تسمى «شواش».

وذكر أن سبب تسمية عملية إنزال وتخزين الأخشاب يعود إلى سماع صوت وشوشة تصدر عن ألواح الخشب وقت تجميعها وربطها بالحبال ودفعها بال«مردي» وهي خشبة طويلة يدفع بها الملاح السفينة الصغيرة التي ينقل بها الخشب من السفينة الكبيرة إلى مكان التجميع في «العمابر».

وأشار المذن إلى انه بعد انتهاء عملية النقل البحري للأخشاب وإيصالها إلى العمابر تبدأ عملية تجفيف الالواح الخشبية ويكون ذلك في أيام البوارح -الفترة ما بين يوليو وأغسطس سنويا- وبعد أن تجف تماما يتم تشريحها والعمل فيها.

واستطرد قائلا إن أهل الخليج كانوا يتاجرون بالأخشاب مع الكويتيين عن طريق توصية أهل الكويت بجلب الأخشاب لا سيما «الجندل» و«الباسجيل» التي كانت تستخدم في تسقيف البيوت وتجلب من الهند وشرق إفريقيا.

ولفت إلى أن تجار الكويت قاموا بجلب أخشاب «الساي» أو الساج باللغة العربية وهو خشب هندي يستخدم عادة في صناعة الأثاث وخشب «المنتي» أو «المرنتي» وهو خشب صلب يصلح لصناعة الأبواب.

وأضاف المذن ان تجار الكويت كانوا يستوردون خشب «البوحز» الذي كان يوضع للأسقف قبل اكتشاف مادة الاسمنت ويصل طول الخشبة الواحدة إلى 6 أمتار بسماكة نحو 20 سنتيمترا وسمي «بوحز» لأن وجه اللوح من الأمام مدبب فيكون سهل النقل.

وأكد ان تجارة الأخشاب قديما لم تكن سهلة لذا كان أهل الكويت يتداولون مثلا حول تلك التجارة بأنها «الحمل الي مايطفح» لمخاطرها.

وأوضح أن تجار الكويت عملوا على استيراد بعض الأنواع النادرة من الأخشاب مثل «المتغروف» من غابات إفريقيا و«بومشارة» الذي يقطع بالمنشار و«بو طبر» ذلك الخشب العريض الذي يقطع ب«الطبر» أي نوع من السكاكين الكبيرة ويتم تقطيعه وهو منزوع القشرة من إفريقيا لأنهم يستخدمون القشرة المنزوعة لأصباغهم فيصل إلى الكويت أملس.

وفي ما يتعلق بالأخشاب التي كانت تستخدم في صناعة السفن الشراعية أفاد المذن بأنها من أنواع «الفيني والساج والجنقلي والقنص والفن والميط والقرط وخشب باكة».

وأشار إلى أن أن خشب الجندل كان يصبغ في الماضي بال«سيالي» وهو مادة القار حيث يوقدون تحته النار ويقومون بدهن الخشاب به حتى لا تأكلها حشرات «الارضة» وليكسب الخشب قوة وسماكة.

وقد ذكر الشيخ عثمان بن سند في كتابه «سبائك العسجد.. في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد» كما قال المؤرخ سيف الشملان في أحد مؤلفاته إنه «من المرجح أن الشيخ أحمد هو أول من استخدم السفن الكبيرة للسفر في الكويت وعثر بعضهم على كتاب له يعث به الى أحد ولاة بغداد يخبره فيه عن وصول الاخشاب التي طلبها من النيبار في الهند وأنها في إحدى سفنه بطريقها إلى البصرة».

وفي هذا الصدد قال الكاتب عبد الله الحاتم إن «أول من جلب الأخشاب الضخمة لصناعة السفن الشراعية بمختلف أحجامها هو الشيخ أحمد بن رزق الأسعد وكان ذلك في مطلع القرن الـ13 الهجري».

تصدعات

الكويت تدعو العراق

للنقاش على اعتبار أن الهدف منها هو توثيق الموقف.

وأضاف في هذا الصدد «يجب أن نفرق بين الحدود التي رسمتها الامم المتحدة والالتزامات الدولية على البلدين والبحر الاقليمي الذي لايزال غير مرسم.. فالعراق والكويت ملتزمان بتنفيذ قرارات مجلس الامن وعلى وجه الخصوص القرار 833 الذي رسم الحدود البرية والبحرية بين البلدين».

وشدد على انه «لا توجد أي مشكلة نهائيا لا على الحدود البرية او البحرية الى حدود النقطة 162».

كما أكد أن «العراق ملتزم بقرارات مجلس الامن والحدود المرسمة بين البلدين من قبل الامم المتحدة»،مشيرا إلى أن «مسالة ترسيم الحدود ما بعد نقطة 162 هي مسالة ثنائية بحتة وليست لها علاقة بالالتزامات الدولية على العراق الذي ينفذ التزاماته الدولية بالكامل».

واشار إلى أن المسالة المتعلقة بمنصة «فشت العيج» تمت إثارتها بالفعل وأن هناك مراسلات بين الجانبين.

وأضاف أن الكويت دعت العراق الى الجلوس في أكثر من مناسبة للبدء بالمفاوضات للانتهاء من هذه المسالة لأهميتها بالنسبة للبلدين لاسيما ان انهاءها من شانه أن يساهم في بناء الثقة ويعزز العلاقات الثنائية وينقلها الى افاق ارحب واوسع بين الجانبين.

كما لفت إلى أن الرسالة الكويتية تضمنت الاشارة إلى مسائل أخرى لا تقل اهمية،موضحا أن الأعمال الانشائية التي تقام حاليا في ميناء الفاو قد وصلت إلى مراحل متقدمة دون التشاور بشأنها مع الكويت بالرغم من الالتزامات التي تفرضها المادة 206 من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 خاصة فيما يتعلق بتقييم الاثار البيئية على البيئة البحرية المترتبة على انشاء الميناء.

وفيما يتعلق بملف التعويضات اعرب السفير العتيبي عن الامل بان يتم الانتهاء من هذه المسالة باعتبارها التزاما دوليا خلال العامين المقبلين لافتا إلى أن «العراق ملتزم بتنفيذ التزاماته الأخرى المتعلقة بالأسرى والمفقودين واعادة الممتلكات الكويتية التزاما كاملا».

وقال في هذا السياق ان «هناك تقدما في تنفيذ هذه الالتزامات وتعاونا وثيقا بين الكويت والعراق في تسريع تنفيذ هذه الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الامن».

ونصت الرسالة التي وجهها السفير العتيبي على أن الكويت تؤكد بان المياه الاقليمية الكويتية قد تم تحديدها بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1967 بشان تحديد عرض البحر الاقليمي للكويت والذي تم تحديثه في المرسوم رقم 317 لسنة 2014 الصادر بتاريخ 29 اكتوبر 2014 بشأن تحديد المناطق البحرية للكويت وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 15 من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والمودع لدى الامم المتحدة.

واشارت الى ان الكويت وجهت دعوات ورسائل تحث فيها الجانب العراقي على البدء بمفاوضات ترسيم الحدود البحرية بعد النقطة 162 الا ان الجانب العراقي لم يتجاوب مع كافة تلك الدعوات التي تقدم بها الجانب الكويتي لترسيم الحدود البحرية بعد النقطة 162 وتضمنتها كافة المحاضر والرسائل الموجهة اليه.

ودعت الكويت بموجب هذه الرسالة مجددا الجانب العراقي إلى حل هذا الموضوع من خلال البدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بعد النقطة 162 او من خلال اللجوء للمحكمة الدولية لقانون البحار المنشاة بموجب اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

كما نصت الرسالة على ان منصة «فشت العيج» هي مساحة من الارض تقع في المياه الاقليمية للكويت وعليه فان بناء هذه المنصة من الامور التي تمثل الكويت وحدها ممارستها لما لها من سيادة على اقليمها وبحرها الاقليمي.

واقادت بانه تم انشاء وتركيب المنصة في «فشت العيج» بغرض التاكد من سلامة الملاحة البحرية في خور عبدالله وتوفير الدعم لبرج ميناء الشويخ نظرا للزيادة المتوقعة في عدد السفن الخاصة في ظل عدم وجود وسيلة مرئية لمراقبة ومتابعة السفن في خور عبدالله والتي تستلزم تامين موقع قيادة في هذه المنطقة لتنسيق أمن الملاحة ولمواجهة الحوادث البيئية فيها.

واشارت الرسالة الى الاعتبارات الامنية الخاصة بالكويت وحاجتها لوجود منظومة حديثة ومتطورة لرصد ومراقبة منطقة خور عبدالله التي تتطلب تواجدا امنيا لمواجهة حوادث الاختراق المتكررة من زوارق مجهولة الهوية للمياه الاقليمية الكويتية باعتبارها مسؤولية كويتية خالصة في حماية حدودها البحرية.

الدفاع

التوجه «بانه ياتي بغرض الاستعانة باللواء للتقديم الدعم والمساندة عند الحاجة على انه عار عن الصحة ولا وجود لأي توجه لإنشاء مثل هذا اللواء».

وقالت رئاسة الأركان ان أحكام وقوانين القبول في الجيش الكويتي واضحة ومحددة وأن الالتحاق بمختلف الوحدات العسكرية يخضع لمعايير التخصص والتاهيل وحاجة تلك الوحدات.

وأضافت ان ولاء وقسم منتسبي الجيش الكويتي من ضباط وضباط صف وأفراد هو للكويت وتحت راية حضرة صاحب السمو امير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله ورعاه.

وأشارت رئاسة الأركان إلى احتفاظها بحقها القانوني في ملاحقة مصادر هذه الأخبار التي تعمل على ترويج مثل هذه الشائعات «بهدف زرع بذور التفرقة والتشكيك بولاء واخلاص منتسبي الجيش».

وأهابت بمستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي تحري الدقة في التعامل مع مثل هذه المعلومات والأخبار مجهولة المصدر.

وأكدت رئاسة الاركان ان أبوابها مفتوحة دائما للتواصل مع مختلف وسائل الاعلام للاجابة والتوضيح عن أي معلومات أو أخبار قد يعتريها اللبس او عدم المصداقية.

القوى العاملة

الاجراءات والآليات المتبعة في عمل اللجنة والعمل على التنسيق المستمر بين الجهتين لما فيه الصالح العام و تطوير الاجراءات المتبعة في إبعاد العمالة المخالفة.

وتقدم المطوطح بالشكر الجزيل لممثلي وزارة الداخلية على ما يقومون به من جهود مشيرا إلى اهمية العمل على تطبيق القانون على المخالفين مؤكدا سعي الهيئة على ضبط سوق العمل واتخاذ ما يلزم نحو حماية العمالة وتوفير بيئة عمل ملائمة.

حضر الإجتماع اللواء عبدالله العلي مدير الأمن العام بمحافظة الفروانية والعقيد وليد العلي من الادارة العامة للابعاد و العقيد اسامه الماجد من مباحث شؤون الإقامة و النقيب هاشم الموسوي و الملازم اول فايز البراك كما حضر عن الهيئة السيد محمد الظفيري رئيس فريق التفتيش باللجنة المشتركة بالهيئة والسيد ناصر الهاجري رئيس قسم التنسيق والمتابعة

هايف لوزير المالية

ما زلنا بانتظار القانون الموعود من اللجنة المالية ومن وزير المالية منذ الاستجواب الأخير لوزير المالية د. نايف الحجرف، مشيرًا إلى أن الوزير وعد بأن يقدم القانون المذكور خلال خمسة أسابيع من تاريخ الاستجواب ولكن إلى الآن مر أكثر من شهرين ولم يقدم شيئا بهذا الخصوص.

وتابع «تعهدنا بأن وزير المالية الحالي أو أي وزير مالية قادم إذا لم يلغ الربا من فوائد التأمينات وقروض المتقاعدين فإنه سيصعد منصة الاستجواب، والوزير قطع وعدًا على نفسه وأخلفه، ثم بعد ذلك تعهد عدد من النواب بدعم أي استجواب قادم إذا لم يقدم الوزير القانون المرتقب خلال خمسة أسابيع»، متسائلا: «هل ما زال النواب عند وعدهم»؟

وطالب وزير المالية بأن يقدم لمجلس الأمة خلال هذه الفترة قانونا يلغي الفوائد الربوية، وأن يعالج مكامن الخلل في وزارته ولا سيما في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وما يحصل من التعسف مع الكفاءات الموجودة فيها، وأن ينفذ الأحكام القضائية الصادرة لصالحهم، محذرًا من أن عدم تنفيذ الوزير لهذه الأمور سيعني مساءلته في دور الانعقاد القادم.

ومن جانب آخر طالب هايف مجلس الوزراء بالالتفات إلى قضية الجنسيات المسحوبة والتوصيات التي صدرت بإعادة هذه الجنسيات لأصحابها ولأبنائهم، مؤكدًا أن سكوته عن هذه القضية على مدى الفترة الماضية كان انتظارًا لانتهاء اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع من أعمالها.

وبين أن اللجنة المعنية بدراسة موضوع الجنسيات المسحوبة انتهت من أعمالها ورفعت توصياتها إلى مجلس الوزراء، متسائلا عن السبب في عدم تنفيذ ما ورد بهذه التوصيات وإبقائها حبيسة الأدراج حتى الآن.

كما تساءل عمن تقع عليه مسؤولية مصير أبناء من أعيدت لهم الجنسيات بعد أن كانت قد سحبت منهم بالتبعية، وما الأسباب والمسوغات بعدم إعادتها لهم بعد أن أعيدت الجنسيات لأبائهم.

وفي موضوع آخر، قال هايف إنه مع أي قانون عادل ينصف فئة (البدون) ويضمن لهم الحقوق المدنية،مؤكدا اهمية أن يتم مشاركة المعنيين بالقضية من هذه الفئة في أي قانون يقدم بهذا الخصوص، وتجنيس المستحقين.

الجامعة العربية

وقال الامين العام المساعد لشؤون فلسطين سعيد ابوعلي في تصريح امس ان الجامعة تنظر بخطورة «بالغة» لهذا الاقتحام «والرسالة التي تضمنها هذا الاستهتار الكبير بالمواثيق الدولية والاتفاقيات الثنائية».

واشار في هذا الاطار إلى نهج الاحتلال الاسرائيلي بإثارة النعرات الدينية ومواصلة عملية التصفية العرقية والتهجير القسري والفصل العنصري وجرائم الحرب الممنهجة التي تتعرض لها المدن الفلسطينية ومن بينها مدينة الخليل».

واعتبر ابو علي ان الاقتحام «ياتي في سياق حملة نتنياهو الانتخابية القائمة على استباحة حقوق الشعب الفلسطيني وارثه الحضاري والتاريخي والثقافي والديني واستمرار للاعتداءات على المقدسات الاسلامية والمسيحية «سواء في مدينة القدس المحتلة او مدينة الخليل».

واكد ابو علي ضرورة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بتوفير نظام حماية دولي في الاراضي الفلسطينية المحتلة في طريق انهاء الاحتلال الاسرائيلي «التزاما بحل الدولتين وفق مرجعيات السلام المعتمدة خاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة».

ودعا الى اعادة «بعثة الخليل للرقابة الدولية» التي انهت عملها اخيرا سلطات الاحتلال الاسرائيلية وقال ان الاجراء الاسرائيلي يعد «تحديا لارادة المجتمع الدولي وامعانا في شطب الاتفاقيات الثنائية برعاية دولية».

بريطانيا

انتخابات عامة مبكرة من الممكن أن نشاهد من خلالها تساقط سريع لرؤساء وزراء المملكة المتحدة في فترة وجيزة بسبب «بريكسيت».

بالطبع هذه الخطوة تصدى لها استباقيا البرلمان البريطاني بعد أن رفض نواب مجلس العموم البريطاني الاربعاء عريضة تقدم بها رئيس الوزراء بوريس جونسون تدعو لتنظيم انتخابات عامة مبكرة بتاريخ 15 اكتوبر المقبل.

وصوت 56 نائبا برفض العريضة بينما ايدها 298 نائبا.

في حين فاجا حزب العمال المتابعين بطلبه من نوابه الامتناع عن التصويت.

وصادق مجلس العموم البريطاني وبالاغلبية على مشروع قانون يفرض على الحكومة التخلي عن خيار الخروج من الاتحاد الاوروبي «بريكسيت» دون اتفاق إذ وافق على مشروع القانون في قراءته الثالثة والأخيرة 327 نائبا فيما عارضه 299 نائبا الامر الذي يسمح للقرار بالمرور مباشرة الى مجلس اللوردات.

وفي حال صادق مجلس اللوردات على مشروع القانون دون تعديل فسيتم رفعه الى ملكة البلاد الملكة اليزابيث الثانية ليصبح قانونا ملزما.

ويتوقع محللون ان يمر مشروع القانون على مجلس اللوردات دون اي عراقيل وذلك بالنظر الى وجود ثبار كبير بين اللوردات برفض الخروج دون اتفاق.

وتعليقا على التصويت قال رئيس الوزراء بوريس جونسون إن الوضع السياسي الراهن بات يحتم تنظيم انتخابات عامة مبكرة يوم 15 اكتوبر المقبل.

واكد جونسون ان تمرير مشروع القانون بإجبار الحكومة على التخلي عن خيار الخروج دون اتفاق يعني ان المفاوضات مع الأوروبيين قد انتهت ضمنيا مضيفا ان «البرلمان صوت للخروج من الاتحاد الاوروبي لكنه يصوت لتعطيل الخروج».

واتهم جونسون النواب بالوقوف في طريق نجاح مفاوضاته مع الاتحاد الاوروبي من اجل اعادة التفاوض حول اتفاق نهائي كما حذر من ان تصويت البرلمان على تشريع يمنع حكومته من الخروج دون اتفاق سيطيل من امد الأزمة السياسية واحتمال استمرار مسار الخروج وحالة الشك وعدم اليقين لسنوات أخرى.

ويحتاج جونسون لتمرير عريضة تنظيم انتخابات عامة مبكرة دعم ثلثي اصوات اعضاء البرلمان البالغ عددهم 650 ولكن في ظل المعارضة الواسعة لسياسته حتى من جانب نواب حزبه المحافظ يندر بفشل مسعاه.

ورغم خطابات الاستجداء والمحاولات التي قام بها رئيس الوزراء بوريس جونسون يوم امس لثني نواب البرلمان على عدم الاقدام على هذه الخطوة الا انها باءت بالفشل لإصرار نواب البرلمان بمختلف توجهاتهم على عدم الخروج دون اتفاق.

وردز عيم حزب العمال جيريمي كوربين برفض فكرة تنظيم انتخابات مبكرة متهما جونسون بالافتقار لاي استراتيجية واقعية للتعامل مع الوضع السياسي المتازم.

وكان كوربين قد قال يوم امس في كلمة له قبل جلسة التصويت ان الخروج دون اتفاق سيعرض البلاد الى فوضى اقتصادية واضطرابات في مختلف مناحي الحياة مؤكدا ان «الأغلبية لن تسمح بحدوث ذلك» وان عدم التوصل الى اتفاق مع بروكسل قد يتسبب في نقص للغذاء والدواء وخسائر للاقتصاد البريطاني كما ان اهمية «حماية شعبنا ومصالحه وديمقراطيتنا من الثار مثل هذه القرارات».

من جانبه أعلن وزير الخزانة البريطاني ساجد جاويد تخصيص مليارى جنيه إسترليني «ما يعادل 2,44 مليارى دولار» إضافية للتعامل مع تداعيات الخروج من الاتحاد الاوروبي «بريكسيت» المقرر بنهاية اكتوبر المقبل.

وقال جاويد امام نواب البرلمان لدى إعلانه عن تعديلات في موازنة الدولة ان «التمويل الاضافي سيسمح للحكومة بالاستعداد الجيد للخروج المقرر يوم 31 اكتوبر القادم سواء باتفاق او بدونه».

واكد انه كلف وزارته بالتعاون مع بنك إنجلترا المركزي باستخدام كل الوسائل المتاحة بما فيها احداث تعديلات في السياسة النقدية والضريبية من اجل تخفيف تاثيرات «بريكسيت».

من جهته أعرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس عن ثقته بقدرة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على تحقيق هدفه وذلك بعد تمرير مجلس العموم البريطاني لمشروع قانون يمنع خروج بلاده من الإتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وقال ترامب في تصريح صحافي في البيت الأبيض إن «جونسون صديقي وإنه هناك يحارب»،مؤكدا أنه «يعرف كيف يفوز ولا تقفوا بشأنه».

وسيضطر جونسون غالبا الى تأجيل الخروج لاشهر أخرى بعدما كان مقررا في الـ31 من اكتوبر المقبل في حال عدم التوصل الى اتفاق مع الجانب الأوروبي.

الرئيس المصري

ان ذلك جاء خلال لقاء عقده الرئيس السيسي مع زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وليد جنبلاط.

ولمس السيسي في هذا السياق الدور «البناء والاساسي» الذي يقوم به جنبلاط «للحفاظ على الاستقرار والتوازن في لبنان».

وذكر المتحدث أن جنبلاط أكد من جانبه حرص لبنان على تعزيز العلاقات «التاريخية الوطيدة» التي تربط الدولتين معربا عن تقدير بلاده للجهد المصري في دعم لبنان في المجالات كافة.

وأوضح أن اللقاء تناول سبل تعزيز أطر التعاون القائمة بين البلدين فضلا عن مناقشة الأوضاع في سوريا وتاثيراتها الاقليمية وكذلك احدث تطورات القضية الفلسطينية.

الهند: اتخذنا ترتيبات

في منطقة الشرق الاقصى في روسيا حيث صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ايضا بانه مهتم بنزع فتيل التوتر في المر الاستراتيجي.